الأمم المتحدة

A/75/488–S/2020/972

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 October 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البنود 34 و 71 و 135 من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

حق الشعوب في تقرير المصير

المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسالة مؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه البيانين الصادرين عن وزارة خارجية أرمينيا ووزارة خارجية جمهورية أرتساخ (جمهورية ناغورنو كاراباخ)، المؤرخين 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بشأن النداء المشترك الصادر عن قادة البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (انظر المرفقين).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود 34 و 71 و 135 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مهير **مارغاريان**
السفير، الممثل الدائم

081020 071020 20-13009 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول للرسالة المؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن وزارة خارجية أرمينيا بشأن النداء المشترك لقادة البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

نعرب عن ترحيبنا بما صدر عن قادة البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك من رد فعل إزاء استعمال القوة في منطقة النزاع في ناغورنو كاراباخ من خلال إدانته إدانة شديدة.

وما فتئت أرمينيا ترفض وتدين باستمرار التهديد باستعمال القوة أو استعمالها من قبل أذربيجان، وضلوع تركيا المباشر في الأعمال العدائية ضد أرمينيا وناغورنو كاراباخ. وظلت الأعمال العدوانية المشتركة التي تقوم بها أذربيجان وتركيا واستخدام المقاتلين الإرهابيين الأجانب تقوض الأمن والسلام الإقليميين، مما يزيد بشكل كبير من مخاطر وقوع حرب شاملة. ويجب أن يتوقف هذا العدوان على ناغورنو كاراباخ فورا.

وتظل أرمينيا ملتزمة بالحل السلمي لنزاع ناغورنو كاراباخ. ولئن كان هذا العدوان على ناغورنو كاراباخ سيظل يتلقى منا ردا قويا وحازما، فنحن على استعداد للتحاور مع البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل إعادة إرساء نظام لوقف إطلاق النار على أساس اتفاقات عامي 1994 و 1995.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن وزارة خارجية جمهورية أرتساخ بشأن النداء المشترك لرؤساء البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

نرحب بالبيان المشترك الصادر عن رؤساء البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – الاتحاد الروسي والولايات المتحدة وفرنسا، الذي يدين بشدة تصعيد العنف في منطقة النزاع بين أذربيجان وكاراباخ، ويدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية. وعزز هذا البيان الصادر عن قادة البلدان الثلاثة – وهي من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة – أخيراً الموقف الجماعي للمجتمع الدولي بشأن عدم جواز استعمال القوة، الذي أعرب عنه في السابق جميع أعضاء مجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة، والأمينة العامة لمجلس أوروبا، والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي.

وتجعل أذربيجان وتركيا، من خلال مواصلة رفض مطالب المجتمع الدولي بإعادة السلام إلى المنطقة، من نفسيهما أكثر فأكثر بلدين خارجين عن القانون، مبديين رفضا صريحا للقواعد والمعايير المقبولة عموماً في العالم المتحضر.

ولا تصر أذربيجان وتركيا على عدم رغبتهما في الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي من أجل وقف فوري لإطلاق النار فحسب، بل تواصلان أيضا زيادة حدة الأعمال العدائية بشكل متسق ومتعمد. وسيواصل جيش الدفاع لأرتساخ، الذي يكافح الآن بالفعل أيضا الإرهاب الدولي، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإجبار أذربيجان على إنهاء الأعمال العدائية، مما يسهم في الجهود الدولية الرامية إلى استعادة السلام في المنطقة. وستواصل جمهورية أرتساخ اتباع سياسة أمنية مسؤولة تهدف إلى ضمان وتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين على المدى الطويل.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه في حالة ما إذا دخلت أذربيجان وتركيا في تحالف عسكري مفتوح مع المنظمات الإرهابية، التي يعتبرها العالم المتحضر خارجة عن القانون، فإن هناك حاجة حتمية إلى اتخاذ تدابير جماعية من قبل المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك تدابير ذات طابع قسري، لإنهاء الأعمال غير القانونية لأنقرة وباكو، التي تشكل تهديدا للمجتمع العالمي كله.

وفي هذا الصدد، نشدد مرة أخرى على أن الاعتراف الدولي باستقلال جمهورية أرتساخ لن يسمح بالإنهاء الفوري للعدوان فحسب، بل سيستبعد أيضا إمكانية تكراره في المستقبل. والاعتراف الدولي بجمهورية أرتساخ هو نتيجة حتمية ومنطقية لعملية التسوية، وهو ما لا يشكك فيه المجتمع الدولي، لأن استقلال أرتساخ له أساس قانوني وشرعي وعادل قوي. وكلما تم التعجيل ببدء عملية الاعتراف الدولي بجمهورية أرتساخ، حل السلام الدائم الذي طال انتظاره في المنطقة في وقت أبكر.